



نموذج تطبيقي للخريطة التربوية للمرحلة الابتدائية بدمياط

إعداد
الشيماء عبد القادر جودة

المجلة العلمية - جامعة دهباط
العدد 65 يوليو 2013

(تنويه) : يجري التوثيق في هذا البحث علي النحو التالي: (اسم المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة)

مقدمة :

يعد التعليم الأداة الفعالة والمؤثرة في عملية التنمية ذلك أن العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في حركة التقدم والتنمية، ويقاس تقدم المجتمعات ليس بما لديها من موارد أو ثروات طبيعية فحسب بل بمستواها المعرفي وقدرتها على استغلال الموارد لمقابلة متطلبات سكانها المعرفية والتنموية؛ خاصة أن قطاع التعليم من أهم القطاعات المرتبطة ببناء المستقبل وتحقيق النهضة الشاملة؛ لما له من ارتباطات مباشرة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ لذلك تسعى الحكومات جاهدة إلى توفير المؤسسات التعليمية بكافة مراحلها من أجل تسريع عملها وتقديمها وازدهارها. (القحف، 2013، ص1)

ولذلك فالتعليم العام من أهم أنواع التعليم في أي نظام تعليمي عالمي، فهو الأساس ومنه تكون البداية وعلى نتاجه تعتمد المراحل التعليمية المتقدمة والمتخصصة. (القحطاني، 2008، ص1)

وقد حملت ثقافة المجتمع التربوية الدور الأول في مساعدة المتعلمين؛ لأن يكونوا مواطنين صالحين في عالم يتطلب المعرفة والتفكير والعناية وطرق حل المشكلات وقياس الكفاءة؛ لهذا فإن على التربية أن تعيد النظر في نوعية ما تقدمه وكيفية تقديمه لمتعلميها وذلك للوصول إلى تطور أكبر وفاعلية أكثر. (Kaufman et al, 1996,P 13)

إن تطور المجتمعات وتعقدتها يقود إلى الحاجة إلى تفعيل التخطيط، وخاصة في ظل مختلف العوامل والمتغيرات التي تؤثر على العملية التعليمية كما ونوعا. فتزايد أعداد التلاميذ واختلاف الجهات التي تقدم التعليم ومحدودية الموارد وتعدد العوامل التي تؤثر على شخصية التلميذ يحتم على القائمين على الميدان التربوي تفعيل التخطيط بشكل حقيقي وفعال ويؤكد الحاجة إلى استخدام أفضل أنواع التخطيط مناسبة للوقت الحالي. (حلمى وآخرون، 2002، ص ص59-60)

وهذا التطور يتطلب تنظيمًا مركزًا لتحسين العملية التعليمية بشكل دقيق وبأقل جهد ووقت ومال، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التخطيط المتقن الذي يرسم الصورة المستقبلية المرجوة فكما أن كل عمل ارتجالي يغلب على نتائجه الهجر والضياع فإن أى عمل مخطط له يتميز بحسن الاستثمار فى الوقت والإمكانيات. (الكريدا، 2004، ص1)

ونظرا للتغير السريع الذى يعد من أهم سمات العصر الذى نعيشه، وهو عصر التقدم العلمى والتقنى الذى لا يقف التغيير فيه عند حد الأمور المادية؛ بل يتعداها إلى البيئة الاجتماعية بمعناها الواسع. ويفتضى مواجهة هذا التغيير - فضلا عن مسابرتة أو اللحاق به - تحديد الأهداف ورسم الطريق للوصول إليها ومن ثم فإنه لا مناص عن التخطيط أسلوبا لتوفير المدخلات اللازمة لتحقيق المخرجات المنشودة. (حجى، 1992، ص24)

ولقد اتسمت البحوث والدراسات فى السنوات الأخيرة بظاهرة التقويم المبنى على معطيات الموضوعية، والوصول إلى نتائج رقمية ونسب مئوية، فاستبعد بذلك الرأى الذى يعتمد على المعيار الشخصى، وأصبحت أمور التخطيط للمستقبل تقاس بمقاييس علمية رياضية؛ لا تعتمد على فراسة إنسان أو تنظير منظر. (الميدانى، 1992، ص152)

فالتخطيط سمة من سمات العصر يؤثر بكل المجالات وبمختلف الأبعاد، وهو محاولة لرسم سياسة علمية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء أكانت هذه الموارد بشرية أو طبيعية أو مادية وغيرها لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تهدف إلى تحقيق حياة أفضل للمواطنين.

(Causta, 2008,P 2)

لقد أصبح التخطيط التربوى من الوظائف الحديثة التى تبنتها المؤسسة التعليمية فى البلدان العربية، وكان الدافع الحقيقى لنشوء هذه الوظيفة الجديدة بفنونها الحديثة نابعا من خارج المؤسسة التعليمية، فقد نشأ التخطيط التربوى - أول ما نشأ - كحلقة من حلقات التخطيط الاقتصادى بهدف معاونته فى تحقيق أغراضه كاملة عن

طريق الاهتمام بواحد من عناصر التنمية الاقتصادية الرئيسية وهو العنصر البشرى أو رأس المال البشرى. (حامد، 2009، ص 86)

وقد شهد العقدان الأخيران تغيرا جوهريا فى النظم التعليمية فى معظم دول العالم حيث أنشأت العديد من هذه الدول إدارات للتخطيط للعمل على حل مشكلاتها التعليمية أو الحد منها، وذلك لضمان أن يقدم التعليم بأكثر الطرق فعالية وكفاءة لأفراد المجتمع سواء على المدى القريب أو البعيد.

(الهلالى، 2006، ص 51)

مع تعدد مداخل التخطيط التربوى التى تحدد بواسطة السياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وبنمط مرحلة التنمية التى يمر بها المجتمع ظهرت تقنيات تخطيطية تساعد على رؤية الواقع المجتمع ظهرت تقنيات تخطيطية تساعد على رؤية الواقع التعليمى فى بيئته المحلية وعلى توجيه مساره بما يحقق الأهداف العامة للدولة ومن هذه التقنيات "الخريطة التربوية" التى تعنى بترجمة المخططات التربوية على المستوى المحلى فى المقام الأول ثم الإقليمى والوطنى بدقة وشمول وذلك بتحويلها إلى عمليات وأنشطة مفصلة وواضحة لأنها بطبيعتها تمثل حلقة الوصل بين وضع الخطط وتحديد الطرائق والأساليب المناسبة لتنفيذها وتحديد الأهداف العامة وترجمة تلك الأهداف إلى نشاطات وبرامج عمل فى الواقع بالإضافة لتحديد الميزانيات اللازمة على المستوى المركزى وتقديم الاحتياجات على ضوء الظروف المتاحة. (Hite, 2008,P 3)

ومن ثم يستهدف أسلوب الخريطة التربوية تنسيق القرارات الخاصة بإنشاء الشبكة المستقبلية للمدارس من حيث عددها وأنواعها ومراحلها التى تنتمى إليها وسعتها ومواقعها، مع الوضع فى الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التنمية ومواقع الخدمات التعليمية والتوسعات السكانية ومطالب النمو السكانى وتوزيعه. (زين الدين، 2013، ص 46)

كما تسعى الخريطة التربوية في الدول النامية إلى تحقيق عدة أهداف عامة مهما اختلفت طبيعية كل منطقة منها: (Khadim, 2013,P 4-5)

1- إتاحة الفرصة التعليمية في المرحلة الأولى لكل الأطفال الذين هم في سن التعليم أو الاقتراب منه ما أمكن، وذلك بحسب الاحتياجات والموارد الاقتصادية والمتطلبات المجتمعية بما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

2- تحقيق المساواة في فرص التعليم المتوازنة بين أجزاء الإقليم الواحد وأقاليم الدولة والتوزيع العادل للموارد الطبيعية والإمكانات التي تيسر ذلك.

كما أن للخريطة التربوية أهدافا أخرى تسعى لتحقيقها خاصة في الدول النامية منها: . (Hite, 2011,P216)

-زيادة التحاق الفتيات والأقليات الاجتماعية بالتعليم.

-تحسين جودة التعليم.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعانى التعليم الابتدائي من مشكلات ملحة منها تدنى كفاءته الداخلية والتسرب وضعف المهارات الأساسية في الصفوف الأولى وغياب الاهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج؛ من خلال رؤية نقدية لعمليات التطوير القائمة والنظرة المستقبلية ونظم التقويم والامتحانات ومشكلاتها وتفشى مشكلة الدروس الخصوصية. هذه بعض أبرز مشكلات المرحلة الابتدائية والتي على التخطيط مواجهتها من خلال الموازنة بين الخطوات الملائمة والإمكانات المادية والبشرية المتاحة إلا أن الجهود التخطيطية نفسها تعوقها بعض الصعوبات نورد بعضها فيما يلي:(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012،ص 57)

- عدم وجود خطط زمنية تتسق مع خطط التنمية الوطنية.
- الخطط المقترحة من خلال الوزارات تتغير بتغير الوزارة وهي غير ملزمة لأي طرف في الدولة بما فيها الحكومة نفسها حيث إنها لا تصدر بقوانين ولذلك فإن الخطط القطاعية تتعاقب للقطاع الواحد بما يحمل عوامل تناقضها ولا يتم استكمال تنفيذ أي منها.

- ليس هناك تحديث منظم لتشريعات التعليم لتواكب التغيرات العالمية والتحويلات الاجتماعية.
- التمويل فى معظمه حكومى ومراده قاصره عن تلبية احتياجات المنظومة النامية حجما والواجب تطويرها نوعا ونوعية وجودة.
- مساهمات المجتمع المدنى فى مدخلات المنظومة التعليمية تتسم بالضعف الشديد نظرا لعدم إشراك المجتمع المدنى فى التخطيط للتعليم أو إدارته أو إصلاحه.

ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى البحث عن تقنية تخطيطية يمكنها التغلب على الصعوبات التى يواجهها التخطيط التربوى فى رسم مستقبل المرحلة الابتدائية بمحافظة دمياط ومن ثم يمكن بلورة تساؤلات البحث فيما يلى:

- 1- ما مفهوم الخريطة التربوية؟
- 2- ما مبررات الأخذ بأسلوب الخريطة التربوية لتخطيط المرحلة الابتدائية؟
- 3- ما متطلبات وضع الخريطة التربوية؟
- 4- ما منهجية عمل الخريطة التربوية؟
- 5- ما النموذج التطبيقى المقترح للخريطة التربوية بالتعليم الابتدائى فى دمياط؟

أهداف البحث:

- 1- تحديد مفهوم الخريطة التربوية.
- 2- توضيح مبررات الأخذ بأسلوب الخريطة التربوية لتخطيط المرحلة الابتدائية.
- 3- تبيان متطلبات وضع الخريطة التربوية.
- 4- تحديد منهجية عمل الخريطة التربوية.
- 5- تحديد ملامح نموذج تطبيقى مقترح للخريطة التربوية بالتعليم الابتدائى فى دمياط.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال:

1. اختيار موضوع الدراسات المستقبلية القائمة أساسا على تقنية تخطيطية مستقبلية مما يجعل هناك إمكانية لتوقع متطلبات وتحديات المستقبل القريب ومن ثم الاستعداد الجيد لها.
2. اختيار المرحلة الابتدائية والتي تمثل أساسا لتأهيل النشء للتوافق مع مجتمعهم والتفاعل معه والإسهام في تقدمه.
3. يتوقع أن يتعدد المستفيدون من البحث.

أ- المخططين التربويين : مساعدتهم في تشخيص واقع المرحلة الابتدائية بمحافظة دمياط لتكون أساسا واقعيا للإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان عدالة توزيع الخدمات التعليمية.

المجتمع : حيث سيتوفر لديه دراسة متأنية لإمكاناته التربوية المحلية وموارده المادية المتاحة والتطورات المستقبلية المتوقعة الكمية والنوعية بما يفيد خطط التنمية.

منهج البحث :

سوف تستخدم الدراسة الحالية "المنهج الوصفي" حيث أنه أكثر المناهج ملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها (سامي ملحم، 2005، 369) ، فهو منهج يقوم على جمع أوصاف دقيقة مفصلة عن الظاهرة الموجودة بقصد استخدام البيانات لوضع خطط أكثر ذكاء لتحسين الأوضاع الاجتماعية والتربوية.(ديوبولد فان دالين، 1994، 297).

حدود البحث:

1. الحدود البشرية:

تشمل الحاجات المستقبلية للتعليم الابتدائي، وتقوم الدراسة بترجمتها إلى مدخلات تربوية أساسية لازمة للعملية التعليمية في ضوء معدل النمو السكاني المتوقع بمحافظة دمياط.

2. الحدود الموضوعية:

- يقتصر البحث على تحديد متطلبات الخريطة التربوية فى المرحلة الابتدائية لمجتمع الدراسة.
- ويقتصر البحث على المرحلة الابتدائية نظرا لأهميتها حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة الأساس التعليمى لجميع مراحل التعليم التالية لها حي إنها مرحلة بداية القراءة والكتابة وهى أساس العلم والتعليم وهى التى تعطى التلاميذ الثقة فى مواصلة تعليمهم.

3. الحدود المكانية:

يقتصر البحث على محافظة دمياط ممثلة لمجتمع الدراسة .

مصطلحات البحث:

من الضرورى تحديد المصطلحات الخاصة بمحور البحث الحالى وهى كالتالى:

المرحلة الابتدائية: "Primary Education"

تعرف بأنها المرحلة التى يلتحق بها العدد الأكبر من التلاميذ وهى أساس المراحل التعليمية التالية، والتعليم الابتدائى الجيد يمكن خريجه من استكمال المراحل التعليمية التالية حيث يدرسون المعارف الأساسية ويكتسبون الخبرات.

(Ministry of Education, Science and Technology,

2008,p10-11)

وتعرف أيضا بأنها المرحلة التى عادة ما تبدأ عند سن الخامسة أو السادسة وتستمر على الأقل ما بين أربع وخمس سنوات ويلتحق بها الأطفال بعد الانتهاء من رياض الأطفال حيث يتلقون القواعد الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب وأساسيات العلوم الاجتماعية. (Aggarwal & Thakur, 2003,P20)

وتعنى أيضا أول مرحلة من مراحل التعليم العام الموجه للأطفال ويتراوح سن القبول والسن الذى تنتهى فيه هذه المرحلة التعليمية تبعا للنظام المتبع لكل بلد، ويزود الطفل

فى التعليم الابتدائى بالمهارات الأساسية فى اللغة القومية ومبادئ الحساب والجغرافيا والأشغال اليدوية. (فلية والذكى، 2004، ص108)
وقد توصلت الدراسة الحالية إلى تعريف يتناسب مع أهداف الدراسة، تعنى المرحلة الابتدائية: المرحلة التعليمية التى تشكل القاعدة الرئيسة للتعليم النظامى، ومدتها ست سنوات تبدأ عادة فى سن السادسة وتستمر حتى سن الثانية عشر وهى المرحلة التى تشكل فيها شخصيات التلاميذ ومهاراتهم واتجاهاتهم.

(التخطيط الجزئى) - (التخطيط الشعبى) أو (التخطيط المصغر) - Micro- planning :

يعنى التخطيط على المستوى المحلى وذلك كأساس لتحسين الخدمات التعليمية الحالية ومواءمتها للاحتياجات السانية المضطردة فى بيئة جغرافية محددة بما يضمن توزيع الخدمات التعليمية بشكل أفضل والتأكد من تحقيق الأهداف العامة للتعليم.
(Caillods, 1997,P 6)

التخطيط المصغر:

يكون على المستوى المحلى أو المؤسسى حيث يتم تشخيص الواقع التعليمى وتحليل مشكلاته مع مراعاة التوجهات العامة للسياسة التعليمية والخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع الدراسة وذلك سعياً إلى تحسين أداء النظام التعليمى من خلال تعزيز أنشطة التخطيط على المستوى الشعبى. (Hite, 2008,P 3)

كما يعنى التخطيط المصغر: التخطيط على مستوى المجتمعات المحلية والوحدات الإنتاجية بغرض تطويرها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية الاحتياجات المحلية بناء على ما يتوافر فيها وهنا يتم وضع الخطط وتنفيذها بالاعتماد على مشاركة الأهالى ومساهماتهم فيها.

(Aggarwal & Thakur, 2003,P 13)

* الخريطة التربوية:

مجموعة من التقنيات والإجراءات الإدارية المستخدمة لتحديد احتياجات المستقبل على المستوى المحلى وتدبير خطة لمواجهةها . والخريطة المدرسية تتطلع لرؤية ديناميكية لما ينبغي أن تكون عليه الخدمات التعليمية متضمنة المعلمين والتجهيزات والخدمات فى المستقبل لتكون السياسات التعليمية قابلة للتنفيذ)

(Caillods,f; Caselli, J; Porte, G; Tangoc, C, 1983,P6)

يشير هذا المصطلح إلى تقنية هامة فى تخطيط التعليم على المستوى المحلى وهى عبارة عن مجموعة من التقنيات والإجراءات التى تستخدم من أجل تحديد الحاجات المستقبلية فى التعليم عند كافة المستويات المحلية، وتصميم خطة من المقاييس والمؤشرات، الكمية والنوعية لتلبية هذه الحاجات المستقبلية. (Y. P Aggarwal & R. S Thakur, 2003,P13)

وتشمل الإجراءات:

- * رصد كامل للبيانات عن العوامل السكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- * عمليات تحليل متعمقة للبيانات بغية تحديد الاحتياجات التربوية للفئات المستهدفة والتى على أساسها يتم تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج التربوية.
- * يتم رسم خرائط لتصورات مستقبلية يستند إليها عند ترشيد القرار.

(زاهر، 2001، ص ص219- 220)

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

(1 دراسة: (محمد الجمال، 1997)

هدفت الدراسة إلى محاولة وضع خريطة مدرسية لمدينة 15 مايو حتى عام 2005، وذلك للمساهمة فى تحقيق أهداف المجتمعات العمرانية الجديدة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى الذى استطاع من خلاله تحديد الواقع التعليمى للمدينة من خلال استخدامه للطريقة المسحية فى إطار هذا المنهج.

وخلصت الدراسة إلى ضخامة الاستثمارات المطلوبة لاستكمال بناء وتشبيد المجتمعات العمرانية الجديدة حتى تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها وضآلة المنفق على المؤسسات التعليمية بالمدينة. وقامت الدراسة بترجمة الاحتياجات التعليمية إلى بيانات إحصائية تحدد عدد الفصول المطلوبة بكل مرحلة تعليمية حتى عام 2005م.

2) دراسة: (فرغلى جاد أحمد، 1997)

هدفت الدراسة إلى حصر شامل للموارد التربوية القائمة بالفعل شاملة كل من النظام التعليمي النظامي وغير النظامي، والتعرف على الحد الأدنى من الحاجات التربوية لكل وحدة جغرافية من وحدات المحافظة.، ثم وضع تصور لخريطة تربوية للمحافظة حتى عام 2026 في ضوء خطط وبرامج التنمية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل البيانات ثم معالجتها إحصائياً، وخلصت الدراسة إلى أن عدد من هم في سن الإلزام (6 – 12 سنة) بحوالى 15.2% في حين تصل نسبتهم لمن هم دون السادسة إلى 21% من إجمالي السكان وتصل نسبة الاستيعاب في المدارس الابتدائية 77.41% ذكور، 61.34% إناث أما نسبة المتسربين من التعليم 18.56% من إجمالي الطلاب المسجلين، وارتفاع معدل الأمية ليصل إلى 61.8% من جملة السكان وتزداد في الريف عنها في الحضر وتزداد بين الإناث عنها بين الذكور، وقوة العمالة تصل إلى 28.9% من إجمالي السكان في سن العمل.

3) دراسة: (أحمد عبد النبي ، 2002)

هدفت الدراسة إلى إعداد خريطة مدرسية للتعليم الإعدادي المهني بمحافظة الدقهلية من خلال التعرف على واقع النظام التعليمي للمرحلة بمحافظة الدقهلية وتحديد المتطلبات التعليمية لها، والتنبؤ بمدخلات العملية التعليمية لوضع مقترح للخريطة المدرسية حتى عام 2015.

وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي تحت مايسمى الطريقة المسحية حيث تحليل البيانات الإحصائية ومعالجة الاسقاطات السكانية المستقبلية للتنبؤ بعدد التلاميذ حتى

عام 2015 وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التقليل من تنقلات المعلمين المستمرة داخل المدارس، والسعى لربط مدارس التعليم الإعدادى المهني مع بعضها من خلال شبكة الكمبيوتر، والتأهيل الفنى لموجهى المواد العملية ومديرى المدارس المهنية، وإعطاء مزيد من السلطة للجهاز الإدارى بالمدرسة خاصة المعلمين تجاه التلاميذ، وتوفير عدد كاف من الأخصائيين الإجتماعيين والنفسيين ورجال الأمن لهذه المدارس.

4) دراسة: (منير حربى، 2003)

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى كفاية الخدمات التعليمية من المباني المدرسية لمتطلبات السكان التعليمية والثقافية والتربوية لكل جهات مركز كفر الزيات، ، وتقدير الاجتياجات من الأبنية المدرسية وتوزيعها فى ضوء أعداد التلاميذ المقدره ومتغيرات النمو السكانى خلال سنوات الخطة حتى عام 2012 / 2013.

واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى، الخريطة المدرسية كأداة منهجية واعتمد على الأسلوب الميدانى فى جمع البيانات من الإحصاءات الحكومية والعمل الحقلى وخلصت النتائج إلى تشتت الخدمات التعليمية الموجودة حالياً كما يشير إلى وجود عجز كبير فى المباني المدرسية والفصول الدراسية على مستوى المراحل الإبتدائية والإعدادية والثانوى العام، حيث الحاجة إلى (104) مدرسة ابتدائية، (51) مدرسة إعدادية، (16) مدرسة ثانوية وكذا الحاجة إلى زيادة أعداد الفصول لزيادة الخدمة التعليمية فى بعض المناطق ذات الأولوية، ، والحاجة إلى المشاركة المجتمعية فى تمويل إنشاء الأبنية المدرسية بمستوياتها المختلفة .

5) دراسة (سعد إبراهيم، 2004)

وهدف إلى دراسة إمكانية استخدام التخطيط لتلبية احتياجات محافظة الاسكندرية لمباني المرحلة الابتدائية حتى عام 2010 باستخدام أسلوب الخريطة المدرسية وأيضا دراسة واقع التعليم الإبتدائى بالمحافظة والتوقعات المستقبلية لحجم الطلب على التعليم الإبتدائى (6-11)، وكذا الاحتياجات التعليمية "مدرسين - فصول - مباني) وتوزيعها على إدارات المحافظة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى حيث تجميع البيانات واستخدام الأساليب الإحصائية والتحليل الكمي .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إدارتان على مستوى المحافظة ليستا بحاجة إلى مدرسين أو فصول أو مدارس فى عام 2010 وهما (وسط - الجمرک) ولا تحتاج إلى خدمات تعليمية فى المستقبل، وبقية الإدارات تحتاج إلى المزيد من الخدمات التعليمية لخدمة الملتحقين بالتعليم الابتدائى مستقبلا وقد تم حساب تلك الاحتياجات التعليمية لعام 2010.

(6) دراسة: (إمحمد عيسى، 2004)

هدفت الدراسة إلى تخطيط التعليم قبل الجامعى بمنطقة سرت باستخدام أسلوب الخريطة المدرسية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وانتهجت الدراسة المنهج الوصفى تحت ما يسمى الطريقة المسحية حيث تحليل البيانات الإحصائية ومعالجة الاسقاطات السكانية المستقبلية للتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية لقطاع التعليم قبل الجامعى وتوصلت الدراسة إلى تدنى معدل الالتحاق بمدارس مرحلة رياض الأطفال إذ يقدر معدل الالتحاق بهذه المرحلة 1.9 من جملة السكان فى سن رياض الأطفال فى منطقة سرت و انخفاض معدل القبول بالصف الأول من مرحلة التعليم الأساسى فى بعض المناطق الريفية للتلاميذ ممن هم فى سن السادسة من العمر، كما بلغ معدل الاستيعاب بمرحلة التعليم الأساسى 88.9% من جملة السكان من سن 6 - 14 سنة بمنطقة سرت، و بلغت نسبة الرسوب بمرحلة التعليم الأساسى 9.3% فى حين بلغت نسبة التسرب 0.3%، ومنها ما يخص مرحلة التعليم والتدريب المتوسط حيث بلغت نسبة الاستيعاب 71.7% بالنسبة للسكان فى الفئة العمرية 15 - 18 سنة.

(7) دراسة: (فواز الدرويش، 2004)

هدفت الدراسة إلى إعداد خريطة مدرسية لمركز ناحية هجين تتضمن رصد خصائص الأوضاع التعليمية القائمة فى مركز ناحية هجين ومعرفة سلبياتها وإيجابياتها وتخطيط شبكة المدارس التى تلبى الحاجات التعليمية حتى عام 2010

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتيح جمع المعلومات عن الواقع التربوي الذي يدرس وتحليلها وتشخيصها وحساب أبعادها المستقبلية. وتوصلت الدراسة إلى زيادة أعداد التلاميذ من 4312 تلميذا عام 2004 إلى 5505 عام 2010 بالحلقة الأولى بمرحلة التعليم الأساسي بنسبة نمو 27% ويقتضى ذلك التوسع في المدارس الحالية وبناء مدارس جديدة وفيما الحلقة الثانية من ذات المرحلة (7-9) قدرت الدراسة زيادة أعداد التلاميذ من 1747 تلميذا عام 2004/2005 إلى 1873 تلميذا عام 2009/2010 وقد وصلت نسبة النمو إلى 72%.

(8) دراسة (عبد العزيز النوح، 2007)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الخريطة المدرسية ومدى أهمية تطبيقها، والوقوف على الصعوبات التي تواجه تطبيق أسلوب الخريطة المدرسية في تخطيط التعليم العام في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، معتمدا على الاستبانة لجمع المعلومات الميدانية ولمعالجة البيانات إحصائيا، ثم استخدام التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات، واختبار (تحليل التباين)، واختبار (ت)، معامل الارتباط (بيرسون). وخلصت الدراسة إلى أن التخطيط للتعليم العام باستخدام الخريطة المدرسية يطبق عموما بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي 3.24، أهمية تطبيق أسلوب الخريطة المدرسية عالية بمتوسط حسابي (3.65)، كما يواجه مديرو التربية والتعليم صعوبات في تطبيق أسلوب الخريطة المدرسية بدرجة متوسطة، ومتوسط حسابي عام (2.82)، وأن أعلى هذه الصعوبات هي (معارضة الأهالي لإغلاق أو نقل المدرسة من منطقتهم).

ثانيا : الدراسات الأجنبية

(1)-"دراسة: جوفيندا (Govinda, 1999)"

قام جوفيندا بدراسة (الوصول لما لم يحقق من خلال المشاركة في التخطيط بالخريطة المدرسية في إقليم جاميش في الهند) وهدفت الدراسة إلى زيادة التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي، ورفع مستوى حضور الطلاب إلى مدارسهم ، وفحص

المتغيرات التي تظهر على التعليم الأساسى بعد تطبيق الخريطة المدرسية والنشاطات المصاحبة لها وقد طبقت الدراسة فى أربعة أنواع من القرى بولاية (Lok Jumbish) فى الهند وقد اعتمدت الدراسة على مراجع الوثائق وعلى المقابلات مع الموظفين والسكان المحلى وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تغيرا إيجابيا فى التحاق الأطفال بالتعليم الأساسى، وعدد الأطفال الذين يحضرون إلى المدرسة قد زاد نتيجة لتطبيق الخريطة المدرسية، وعلى سبيل المثال هناك (240) قرية التي طبقت فيها الخريطة المدرسية زاد التحاق الأطفال بالتعليم الأساسى للفئة العمرية (6-14) من 45% إلى 70% ونسبة التحاق الفتيات زادت من 27% إلى 59% خلال سنتين، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الجهد من خلال الخريطة المدرسية قلل من اعداد الأطفال المحرومين من التعليم الأساسى فى قرية العينة.

2- "دراسة: (Makino, 2001)"

قام ماكينو بدراسة تطبيق نظام المعلومات الجغرافية فى التخطيط المدرسى. وهدفت الدراسة إلى التعرف على التوزيع غير المتوازن فى بعض مناطق بانكوك، وعلى إبراز أهمية استخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لتحديد مواقع المدارس، وتوضيح المشاكل الحالية والمستقبلية للمدارس الناتجة عن سياسة الحكومة المتضمنة مد سنوات التعليم الإلزامى إلى تسع سنوات فى عام 2000م. وخلصت الدراسة إلى ان قدرة المدارس على استيعاب الطلاب فى الأماكن المحيطة ببانكوك أفضل من المدارس وسط المدينة وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة فى أعداد المدارس المتوسطة من 5666 مدرسة عام 1993م إلى 7911 مدرسة عام 1996م إلا أن عدد المدارس المتوسطة غير كاف لتغطية الطلب على التعليم حيث يوجد أطفال خارج التعليم، كما أكدت على أهمية تكامل البيانات لتطبيق نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل وتخطيط مواقع المدارس، وأن استعمال نظام المعلومات الجغرافية (GIS) سيكون له تأثير إيجابى على عدالة توزيع المدارس.

3- "دراسة: (Galabawa J. CJ; Agu A. O. ; Miyazawa I, 2002)"

استهدفت الدراسة التعرف على تأثير الخريطة المدرسية في تطوير التعليم في تنزانيا حيث قيمت ست تجارب لست ولايات. ووضعت الدراسة خرائط للمدارس من خلال مجموعة من الأدوات والمقابلات والاستبيانات والمناقشات وتحليل الوثائق، وخلصت الدراسة إلى أن الخريطة المدرسية أثرت إيجابيا على تطوير التعليم في المناطق موضع الدراسة وإن كان الأثر بنسب متفاوتة، كما يتمثل الأثر الإيجابي في زيادة معدلات الالتحاق وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب، وأسهمت الخريطة من خلال توفيرها لقاعدة بيانات ومعلومات في سلامة اتخاذ القرارات وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مجال التخطيط وذلك خلال دور الخريطة ليس في جمع البيانات فقط بل كونها عملية مستمرة من التحليل والتقييم واتخاذ إجراءات بشأنها.

(4)–دراسة (Attfeld, Ian, Tamiru, Mathewo, Parolin, Bruno, DeGrauwe, Anton, 2002)

هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع التربوي لكل من أثيوبيا وفلسطين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي للوقوف على الواقع التربوي بالمنطقتين موضع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وضع تقارير لمشروعين أحدهما أثيوبيا والآخر في فلسطين، حيث تستند في إطارها إلى نظام المعلومات الجغرافية لدعم عملية التخطيط التربوي حيث الجمع بين قواعد البيانات الرقمية التقليدية مثل عدد المدارس – المعلمين الطلاب إضافة إلى المعلومات الجغرافية مثل موقع المدارس بما يراعى العوامل البيئية والديمغرافية والاقتصادية والإنشائية والتنظيمية وغيرها من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط وذلك اسهاما في صنع القرار التعليمي السليم لمواجهة التحديات العديدة في البلدان النامية وبخاصة الصعوبات التي قد تحول دون اعتماد نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في مجال التخطيط المصغر.

(5) دراسة (Mulaku, G. C; Nyadimo, E, 2011)

هدفت الدراسة إلى دعم اتخاذ القرار التربوي القائم على التخطيط الجيد وذلك عن طريق جمع البيانات من كافة المؤسسات التعليمية في كينيا ودمجها في قاعدة بيانات لنقيد المخططين التربويين والمستفيدين من المواطنين. واستطاعت الدراسة وضع

شكل للخريطة المدرسية في كينيا والبيانات التعليمية في كافة المستويات شاملة القطاعين العام والخاص والوقوف على قدراتها، حالة المرافق ونسب الالتحاق وعدد المعلمين وتوزيعهم النسبي ونسب التلاميذ إلى المتعلمين ومؤشرات التكافؤ بين الجنسين، وكذلك البيانات الجغرافية المكانية حيث معلومات عن المعالم الطبيعية والبنية التحتية مثل الأنهار والطرق والمراكز الاقتصادية والإدارية والمرافق الطبية، وأشارت الدراسة إلى أن عدد المؤسسات التعليمية في كينيا 73000 بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الجامعات.

(6) دراسة (Tayyab. Shah and others, 2012)

هدفت الدراسة إلى السعي الجاد نحو إمكانية الجمع بين تحليل البيانات المكانية للمدارس ونشاطها التعليمي على المستوى المحلي عن طريق تعيين وتحليل أوجه عدم المساواة في فرص الحصول على التعليم وتوزيع المدارس القائمة في سنة الأساس والمتوقع منها مستقبلاً ثم تعيين المواقع المحتملة لإنشاء مدارس جديدة وتحسين المدارس القائمة والتسهيلات المطلوبة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

كما خلصت الدراسة في نتائجها إلى معلومات شاملة عن واقع الخدمات التعليمية والمؤسسات التعليمية القائمة العامة والخاصة، تحديد عدد الأميين في باكستان عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية وعدد مدارس المرحلة الابتدائية، وتحليل المواقع وتحديد نطاق الخدمات التعليمية مع مراعاة اختيار أماكن المدارس الجديدة في المناطق ذات الكثافة الطلابية العالية ومكان سكن التلاميذ ومعرفة مدى كفاءة التنقل والتحرك من وإلى المدرسة.

(7) دراسة (Yoko Makino, 2012)

هدفت الدراسة إلى دمج قواعد بيانات المدارس المنتشرة ودمجها معاً في شكل رقمي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ورسم الخرائط المدرسية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

قامت هذه الدراسة بجمع كافة البيانات المتاحة عن المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية من كافة الوزارات والمؤسسات وتحليلها وذلك للوقوف على درجة الكفاءة والجودة للمدارس الموجودة فعليا وتحديد المناطق التي تحتاج لمدارس جديدة سعيلا للقضاء على العشوائية فى توزيع لمدارس ومواجهة الطلب الاجتماعى على التعليم بعدما أصبحت إلزامية التعليم تسع سنوات بدلا من ست سنوات منذ عام 2002 مع مراعاة التعقيد فى الإدارة التربوية حيث اللامركزية فى الإدارة.

(8 دراسة (Hanbali, Kharouf, Al Zoubi, 2012)

هدفت الدراسة إلى بناء نظام المعلومات لجغرافية المناسبة ونموذج البيانات التى يمكن استخدامها فى رسم الخرائط المدرسية. وقامت الدراسة برسم خريطة مدرسية قائمة على تحليل كافة البيانات التعليمية والسكانية وذلك للمساعدة فى صنع قرار تربوى جيد من أجل تحقيق اللامركزية فى نظام دعم واتخاذ القرار بين الإدارات التربوية وذلك من أجل الحصول على التمويل الكافى والقروض اللازمة من المؤسسات التربوية المعنية والمهتمة بالإسهام فى تمويل بناء مدارس جديدة وفقا للحاجات التربوية التى كشفت عنها الخريطة المدرسية.

الإطار النظرى للبحث

1- مفهوم الخريطة التربوية :

هى الأسلوب العلمى لتحليل النظام التربوى وتشخيصه الدقيق فى منطقة جغرافية معينة، أو البلد بأكمله وذلك لتجميع الموارد والإمكانات المتاحة لأفضل استخدام مستقبلى وذلك لمواجهة الاحتياجات التعليمية وتوزيعها المناسب وسبل الوفاء بها. (محمد، 1992، ص 44)

وتعرف الخريطة التربوية إجرائيا: بأنها أسلوب حديث لتشخيص العملية التعليمية فى منطقة معينة من حيث الإمكانات والموارد المتاحة فى زمن معلوم، للتعرف على الاحتياجات المستقبلية المتوقعة للتعليم فى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتوقعات السكانية فى محافظة ما بدولة ما.

فالخريطة التربوية أداة تحتاج إلى إجراء عمليات تنفيذية، فهي أداة تخطيط ترتبط بعملية تنفيذ مشروعات في نطاق محدود عن طريقها يتم تحديد احتياجات كمية معينة كما يرتبط بعملياتها إعداد جهاز إداري وفنى يقوم على التنفيذ والرقابة والتقويم وكذا رسم الخريطة التربوية يرتبط بمحصلة نهائية لمجموعة أسس إجرائية تتطلب التنفيذ في مجال الواقع التربوي ككل أو التعليمي على وجه الخصوص.

(بكر، 2003، 90ص)

و يمكن التمييز بين مفهومي الخريطة التربوية والمدرسية على النحو التالي:

(وزارة التربية الوطنية بالمغرب، 2012، ص ص 12-13)

الخريطة التربوية جميع الفئات جميع المهارات والمعارف معظم المرافق الحكومية جميع الكفاءات المهنية في ميادين الإنتاج النظامي وغير النظامي كل التجهيزات المتوفرة في البيئة	الخريطة المدرسية فئة العمر 6- 17 سنة المناهج الدراسية المدارس المعلمون والإداريون التعليم النظامي التجهيزات المدرسية	عناصر العملية التعليمية الفئات المستهدفة مستوى التعليم اماكن التعليم الهيئة التعليمية الهيكل التعليمي الأدوات المستخدمة
--	--	---

باستقراء المفهوم السابق للخريطة التربوية نلاحظ ما يلي:

1. الخريطة التربوية إحدى تقنيات التخطيط التربوي وتتميز عن الخريطة المدرسية بكونها أكثر شمولاً حيث تشمل إلى جانب التعليم النظامي بمؤسساته المعروفة — كافة المؤسسات التربوية الأخرى في المجتمع.
2. تُعنى الخريطة التربوية بتشخيص الواقع التربوي والكشف عن جوانب القوة والضعف للنظام التعليمي القائم في موقع جغرافي محدد.

3. تُعد الخريطة التربوية أداة لاستقراء المستقبل ومن خلالها يمكن التنبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ على بنية التعليم فى ضوء التقديرات السكانية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

وتعد الخريطة المدرسية أو التعليمية أو التربوية "School Mapping" عملية تخطيط مصغر "Micro planning"

كما أنها تعد جزء من عملية تخطيط التعليم، أى أنها كلها تقنيات تخطيطية ذات منظور جغرافى شامل لواقع النظام التعليمى، إمكاناته التربوية وموارده المادية والبشرية وتجهيزاته التكنولوجية الحالية، الاحتياجات المستقبلية فى ضوء تقديرات النمو السكانى فى المنطقة موضع الدراسة وعوامل الهجرة منها وإليها وكذا فى ضوء صفات المنطقة الأساسية ومدى توافر الخدمات المختلفة بها من طرق وصرف صحى وكهرباء وخطوط هاتف ومستشفيات إلى غير ذلك من مؤسسات ومتطلبات ضرورية للمدارس العصرية. (النجدى، 2006، ص 23)

2- مبررات الأخذ بأسلوب الخريطة التربوية :

نشأت فكرة الخريطة التربوية للتغلب على الصعوبات التى واجهت التخطيط التعليمى والتى من أهمها:

- اتساع المساحة الجغرافية للتعليم مما يجعل التخطيط مهمة شاقة لأن لكل إقليم ظروفه الخاصة والتى تحتاج لمعالجات فريدة. (كمال أحمد، 1974، ص 30)
- لم يساعد التخطيط التعليمى منفذى السياسات والقائمين على التعليم فى تحديد مواقع النمو التعليمى ومواقع المدارس فى أى منطقة أو إقليم أو النمو المطلوب لاستيعاب أعداد محددة من الطلاب فى أى منطقة أو إقليم. (حافظ والبحيرى، 2006، ص 209)
- تحديد العلاقات بين النمو السكانى والنمو التعليمى يساعد على عدالة التوزيع بين المناطق التعليمية داخل المدينة بالإضافة إلى إعطاء رؤى مستقبلية بقدرة كل منطقة أو إقليم على استيعاب الطلاب.

• حاجة التخطيط العمرانى والإسكانى لمواقع المدن الجديدة إلى تحديد تقديرات النمو التعليمى بكل منطقة.

• المطالبات المتزايدة بتحقيق مبدأ المشاركة فى تخطيط التعليم بعيدا عن المركزية الشديدة للتخطيط وذلك تحقيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم. (فهمى، 1997، ص186)

• إخفاق أشكال التخطيط القديمة حيث بقى التخطيط التربوى محدود الكفاية فى تشخيص أحوال التعليم على المستويات المحلية فهو لا يشير إلى العيوب النوعية للبنيان التعليمى القائم

• استخدام منهج التخطيط المحلى المتخصص الذى يوزع أعماله على مناطق البلد ويخطط لكل منطقة على حدة اعتماداً على ظروفها وإمكاناتها وذلك باعتماد أسلوب منظور سمي بالخريطة المدرسية. (حربى، مرجع سابق، ص181)

إن الزيادة السكانية السنوية لم تواكبها زيادة مماثلة فى الموارد والإمكانات التعليمية مما يؤثر على كفاءة النظام التعليمى إلا أن الخريطة التربوية توفر المعلومات السكانية الدقيقة والإمكانات التعليمية المتاحة مما يتيح استخدامها وتوظيفها لمواجهة متطلبات الزيادة السكانية السنوية وبالتالي تتيح للمخططين التربويين التخطيط السليم وفق المعلومات الدقيقة (مطوع ، 2002، ص193)

إن الإحصاءات التعليمية لا توضح النسبة بين الاحتياجات التعليمية من موارد وغيرها وبين ماهو متاح حتى يمكن الموازنة بين الخدمات المطلوبة والمتاحة على مستوى البلد ككل أو على مستوى كل منطقة جغرافية مما انعكس سلبيا على توزيع الخدمات التعليمية والمبانى والتجهيزات وهذا ماتعالجه الخريطة التربوية.

ومن ثم كان التفكير فى منهجية جديدة لرفع كفاءة العملية التخطيطية تقوم أساسا على تشخيص الموارد والإمكانات المادية والبشرية القائمة فى المجتمع مع تحديد احتياجاته المستقبلية فى ضوء مختلف العوامل الاقتصادية والمتطلبات التربوية والظروف الاجتماعية.

3- خصائص الخريطة التربوية:

1. تعتبر الخريطة التربوية نشاط تشخيصى تقنى: (حجى، 2002، ص ص 293 – 294)
- فهى ليست مجرد توزيع لعدد المدارس بل هى تقنية تخطيطية تكامل بين الكم والكيف، فتهتم بنوعية التعليم المقدم وتطويره، ومن ثم تعد أداة للتجديد التربوى.
2. أداة لغرس المسؤولية الأهلية عن التعليم وتطويره:
- حيث تمهد مشاركة التلاميذ والآباء وكافة أفراد المجتمع فى تسيير وتطوير التعليم بما تثيره من وعى بأهمية التعليم.
3. أداة رقابة ومتابعة للتعليم:
- حيث تعد الخريطة التربوية معيارا يقاس فى ضوءه الأداء التعليمى وتوزيع الخدمة التعليمية.
4. أداة للتغذية الراجعة:
- حيث يستلزم دورها كأداة للرقابة، توجيه العمل التخطيطى وفقا لما يكشفه تطبيقها عن نواحى إيجابية وسلبية.
5. أداة للتنسيق والتكامل التربوى:
- حيث تسعى لتحقيق التنسيق والتكامل بين توزيع التعليم على المستوى الإقليمى ومستوى الوطن ككل. وكذا اتسعى للتنسيق بين التعليم النظامى وكافة مؤسسات التعليم النظامى بما يتيح استغلال الموارد والإمكانات المختلفة المادية والبشرية.
6. تنتقل التركيز من العرض إلى الطلب فى التعليم ومن ثم صار هناك رؤية للطلب موجودة وقابلة للتغيير وجاهزة للتحليل الدقيق.
- بمعنى أنها توفر قاعدة بيانات إحصائية تتيح للمخطط التربوى تحديد الاحتياجات التعليمية لكل منطقة (الطلب) ويسعى لتوفير تلك الاحتياجات (العرض).
7. تحقق الخريطة التربوية التكامل بين المستويات الإدارية المختلفة للتعليم، حيث تحديد الأهداف التعليمية لكل إقليم فى ضوء الأهداف الوطنية العامة ثم تسعى لترجمتها إلى إجراءات على المستوى المحلى.

4- أهداف الخريطة التربوية:

فيما يلي نذكر أهم أهداف الخريطة التربوية:

أ/ أهداف عامة:

1. التعرف على الحد الأدنى للحاجات التربوية لكل وحدة مساحية جغرافية معينة، كخطوة أولية قبل إعداد الخطط التربوية التفصيلية للبلاد على المستوى المحلى حيث تساعد الخريطة فى تقديم التعليم للأطفال فى المراحل الأولى وفق الموارد والإمكانات المتاحة ثم إتاحة الفرص التعليمية لما بعد التعليم الإلزامى وفق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. (الحاج، 2000، ص202)
2. توفير البيانات والمعطيات التربوية التى تساعد المخطط فى تحقيق التنسيق والتكامل بين الأنشطة التربوية داخل المدرسة وخارجها. (النورى، 1997، ص125)
3. تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وذلك من خلال: (حجى، مرجع سابق، ص297)
- تحقيق المساواة فى التوزيع المتكافئ للموارد البشرية والمالية فى جميع المناطق.
- محاربة التفرقة بين الأطفال على أساس الجنس مثلاً.
4. استغلال الإمكانيات التعليمية المتاحة الاستغلال الأمثل والتنسيق بين التخطيط التربوى والتخطيط التربوى والتخطيط العمرانى. (عبد الحى، 2006، ص154)
5. تعيين على إصلاح البنى التعليمية والمناهج وطرائق التدريس ووسائل التعليم بما يمكن النظام التعليمى من القيام بدوره فى مواجهة التحديات الإقليمية والمحلية والعالمية. (آدم، 2006، ص88)
6. توفير مصدر أساسى من المعلومات يمكن الاستعانة به لاشتقاق الإجراءات المناسبة عند الإعداد لخطة قومية للتنمية التربوية مع أخذ التغيرات المحلية فى

الاعتبار (الفجوة بين الإمكانيات والموارد المتاحة والمطلوبة) وكذا طبيعة الاحتياجات التربوية لجميع الأقاليم المحلية. (مطاوع، 1997، ص560)

ب/ أهداف تشخيصية:

1. حصر الموارد والإمكانيات التربوية القائمة بالفعل حصرا شاملا لكل من التعليم النظامي وغير النظامي والتعرف على الموارد المعطلة كلياً أو جزئياً.
2. التعرف على الحاجات الأساسية لسكان بيئة من البيئات معبرا عنها بعدة مؤشرات من أهمها:
 - معدلات القبول في التعليم النظامي في مراحلها المختلفة وما يقابلها من حرمان لبعض الفئات من الفرص التعليمية.
 - نسب الأمية بين الكبار بحسب فئات العمر والجنس ومواقع العمل .
 - مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المهارات.
3. حصر الموارد والإمكانيات البشرية – المادية والميزانيات المتاحة للتربية للتعرف على مدى كفايتها وعدالة توزيعها والاستخدام الأمثل لها. (حربى، مرجع سابق، ص186) مما ينعكس إيجاباً على كفاءة وفعالية النظام التعليمي بارتفاع معدل التكلفة والعائد.
4. إعطاء السلطات التعليمية البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات لمواجهة المشكلات التعليمية المختلفة أخذه في الاعتبار تنوع البيئات مما يمنع فرض حلول عامة قد تصلح لبعض البيئات دون غيرها.
5. دعم القائمين على التخطيط التعليمي ومنفذى السياسات وذلك بتشخيص واقع المؤسسات التعليمية وبيان مدى تلبية هذا الواقع لحاجات البيئات المحلية سواء فى ذلك الطلب على التعليم أو النشاط الاقتصادي السائد أو الخصائص السكانية للبيئات المختلفة، ومن ذلك بيان مناطق الجذب السكانى وأثر ذلك آتيا ومستقبلا فيما يخص العرض والطلب بالنسبة للتعليم.

ج – أهداف تنبؤية: (فهى، مرجع سابق، ص173)

وضع بدائل عدة يمكن تطبيقها في المدى القريب والمتوسط والبعيد حول التصور الشامل والكامل لتنظيم خدمات التربية في المستقبل وفقا لما يلي:

- البديل الأول : يتمثل في عقلنة الاستخدام الحالي للإمكانات، كأن يعاد النظر مثلا في التوزيع الحالي للمؤسسات التعليمية، وتوظيف الأبنية المدرسية وإعادة تحديد مهام الهيئة التعليمية بها.
- البديل الثاني : يتمثل في استخدام إمكانات جديدة متوافرة في البيئة وغير مستخدمة حاليا، وينبع هذا البديل من الاقتناع بضرورة توظيف الإمكانيات المتاحة في البيئة لتطوير العملية التربوية فيها.
- البديل الثالث : يتمثل في استخدام إمكانات خارجة عن إطار المنطقة – بواسطة الأجهزة المركزية المسؤولة عن الخدمات التربوية – وبذلك تكون الخريطة قد حققت أهدافها في تأمين خطة واقعية للتنمية التربوية، والتوصل إلى تصورات وبدائل مستقبلية للتربية في البيئة، وفق مدى زمني محدد واستخدام أمثل للموارد المتاحة تحقيقا للتنمية الشاملة المرجوة.

5- تطبيقات الخريطة التربوية في المجالات التربوية:

(دائرة الإحصاء والمؤشرات بسلطنة عمان، 2011، ص ص 15-17)

- في مجال التخطيط التربوي:

تعد الخريطة التربوية أداة أساسية من أدوات التخطيط التربوي تعيين المخططين على اتخاذ القرار المناسب بأقل جهد في فترة قصيرة وتتيح تقنية نظم المعلومات الجغرافية قدرة هائلة على إدارة قواعد البيانات الجغرافية وإيجاد العلاقات بين المتغيرات وتحليلها واستخراج المؤشرات من خلال التقارير والخرائط.

وتعكس تلك التقارير والخرائط صورة واضحة عن الأوضاع الحالية وبعض المؤشرات التي من خلالها يتم وضع سيناريوهات متعددة وحسب الأهمية وبناء على معايير تم تحديدها مسبقا.

- فى مجال المشاريع:

توفر الخريطة التربوية قراءة دقيقة للوضع الطبوغرافى لسطح الأرض كالارتفاع عن سطح البحر وطبيعة التضاريس والكثافة السكانية، وحركة المجارى المائية ودرجة الخطورة للمناطق المعرضة للفيضانات فى المنطقة المراد تنفيذ المشروع بها؛ تحديد الموقع الأنسب لإقامة المشروع وفق المعايير والاشتراطات الفنية.

- فى مجال الاشراف التربوى:

تساعد فى مجال الإشراف التربوى على عمل خريطة للتوزيع الأمثل للمشرفين حسب تخصصاتهم والمدارس التى يشرفون عليها وذلك وفق معايير منها تحقيق النصاب المتوازن لكل مشرف مما يساعد فى تجويد عملية التعليم.

- فى مجال الوسائل والوسائط التعليمية:

للخريطة التربوية دور فى حل مشكلة التوزيع العادل للوسائل التعليمية عبر توفير قاعدة بيانات جغرافية توضح الآلية المناسبة لتوزيع تلك الوسائل وفق احتياجات كل مدرسة.

6- حدود استخدام الخريطة التربوية:

1. مركزيا:

تستخدم على المستوى المركزى شتى الدول التى يخضع تعليمها إلى نظم تعليمية مركزية بهدف توزيع الإمكانيات على جميع أنحاء البلاد بطريقة عادلة ومنسقة.

2. محليا :

تستخدم على المستوى اللا مركزي، إلا إذا كان النظام التعليمي يخضع لـلا مركزية عندئذ يكون تركيز الخريطة على تنمية التعليم للمحليات كل على حدة، وفق إمكانات الإدارة المحلية بها.

3. على مستوى النظم التعليمية ككل :

- حيث تستخدم في شتى النظم التعليمية سواء أكانت
 - تعليم عالي أم جامعي.
 - تعليم ما قبل الجامعي ويشتمل (رياض الأطفال – التعليم الأساسي – الثانوي – شعبه)
 - التعليم غير النظامي ويشمل شتى مؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار.
 - شتى الأنظمة التعليمية والتي تقع تحت مظلة الخريطة ككل والعملية التعليمية
- التعليمية فحسب. (غنيمة، 2005، ص230)

ولاشك أن التخطيط السليم يجب أن يبدأ من أسفل إلى أعلى فتم أولاً وضع الخطط الإقليمية لمقابلة احتياجات الأقاليم المختلفة ثم ترسل الخطط إلى المستوى القومي للتنسيق فيما بينهما وللتكامل لتشكيل الخطة القومية العاملة بما يتناسب مع مطالب التنمية الشاملة للبلاد. (دياب وآخرون، 1990، ص7)

ملاحح النموذج التطبيقي للخريطة التربوية بالمرحلة الابتدائية:

للخريطة التربوية بعدان:

البعد الوصفي (النظري) ، البعد التوقعي (الاستشرافي)

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

1- **البعد الوصفي:** حيث يتم تدقيق وضبط هذه الخريطة بالتنسيق وتساو بين الإدارة المركزية والمديريات التعليمية حيث إعداد جدول عام للموارد المادية والقوى البشرية ورسم إطار الحركة الانتقالية وتوزيع الخريجين الجدد، بهدف التوزيع المتكافئ للمتوفر من الموارد البشرية للإعداد للدخول المدرسي.

2- **البعد التوقعي:** حيث يتم الموازنة بين الأهداف والتوجهات من جهة والموارد المادية والبشرية المتوفرة من جهة أخرى ومن ثم ضرورة العمل على توفير

الاحتياجات المادية والبشرية لتوزيعها وفق المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: الجانب التشخيصى (البعد الوصفى) ويشمل:

1- تحديد الهدف من وضع الخريطة التربوية:

- حيث يهدف النموذج التطبيقي لتحديد متطلبات المرحلة الابتدائية فى ضوء توقعات النمو السكانى والتدفق الطلابى فى مجتمع الدراسة.

2- تحديد الإطار العام ويتضمن ذلك:

تحديد الجهات المشاركة فى رسم ملامح الخريطة التربوية وتحديد السياق العام الذى يوضع تصور للخريطة فى إطاره من خلال اللوائح والتشريعات ممثلة فى القرارات والقوانين التى ترسم ملامح السياسة التعليمية العليا والتى تنظم التعليم مثل تجديد سن القبول فى كل مرحلة تعليمية ومدة الدراسة فيها وغير ذلك من تشريعات تنعكس آثارها على صورة التعليم فى المستقبل واتجاهات نموه بالإضافة إلى استخلاص أهداف المرحلة التعليمية المراد التخطيط لها فى ضوء الأهداف العامة للتعليم واستراتيجيات تطويره وخطط التنمية الشاملة للدولة .

3- التعريف بمجتمع الدراسة من خلال :

إلقاء الضوء على تاريخ وجغرافية وديموغرافية مجتمع الدراسة ويتضمن ذلك :

*الملامح الطبيعية والإدارية لمجتمع الدراسة:

- التحديد الجغرافى لمجتمع الدراسة حيث التعريف بالحدود الطبيعية للمنطقة .
- التحديد الإدارى لمجتمع الدراسة حيث حصر أعداد المراكز والقرى والكفور بالمنطقة.
- تحديد سمات الإقليم المناخى الذى تتبعه منطقة الدراسة .
- تحديد إجمالى المساحة الكلية لمجتمع الدراسة ثم حساب المساحة المأهولة منها والتعرف على الكثافة المأهولة .

الملامح الطبيعية الإدارية لمحافظة دمياط :

ترتبط دمياط في نشأتها بنمو الدلتا والتي ترتبط في نموها بطغيان وانحسار مياه النيل. (جودة، 1990، ص60)

وتشغل المحافظة الركن الشمالي الشرقي من الدلتا عند مصب فرع دمياط، وتصنف الحدود إلى حدود طبيعية وبشرية، وتتمثل الحدود الطبيعية في البحر المتوسط شمالا وبحيرة المنزلة شرقا مع جزء برى صغير جدا مشترك مع محافظة بور سعيد، أما الحدود الإدارية فتتمثل في الحد الجنوبي مع محافظة الدقهلية (مركز مدينة منية النصر مع المنزلة) وذلك تمشيا مع مصرف السرو، وهو الحد الفاصل بين محافظة دمياط في الشمال ومحافظة الدقهلية في الجنوب، وفي جهة الغرب يعد الحد الإداري بين مركز كفر سعد ومركزى بلقاس وشربين بمحافظة الدقهلية، كما أن هناك جزءا فاصلا لمجرى النيل فى أقصى الجنوب بين مركزى الزرقا وشربين. (فتحي، 2002، ص99)

ويتسم سطح محافظة دمياط بالاستواء بصفة عامة، ومن ثم ليس له تأثير على درجة الحرارة التي تتخفض بالارتفاع، كما أنها لا تؤثر في وصول المؤثرات البحرية التي تحملها الرياح إلى مساحات مختلفة داخل اليابس. (القلوى، 1994، ص194)

وقد كان للظروف المناخية تأثير على النشاط البشرى في دمياط، فقد أسهم انخفاض الحرارة صيفا في جعلها مصيف ممتاز إلى جانب توجيه سكانها للعمل بحرفة الصيد وارتباط بعض الصناعات بالمناخ مثل صناعة النسيج واستخراج الأملاح. (المطرى، 1988، ص20)

المناخ :

تتبع دمياط من حيث المناخ منطقة البحر الأبيض المتوسط فهو حار جاف صيفا، ومعتدل ممطر شتاء (ويكيديا، 2012)

المساحة :

تبلغ المساحة الكلية لمحافظة دمياط 910.3 كم² تمثل 5% من المساحة الإجمالية للجمهورية كما تبلغ المساحة المأهولة 668.9 كم²، أى أن نسبة المساحة المأهولة

للمساحة الكلية 73.5%، بلغ عدد سكانها في عام 2011 (1.222 مليون نسمة)، أى أن الكثافة المأهولة 1827 نسمة/ كم².

التقسيم الإدارى :

تنقسم محافظة دمياط إلى 5 مراكز إدارية هى :

مركز دمياط – مركز فارسكور – مركز الزرقا – مركز كفر سعد – مركز كفر البطيخ (قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 408/ 2010 الصادر بفصل مركز كفر البطيخ عن مركز كفر سعد)، وتضم المحافظة إحدى عشرة مدينة (دمياط – رأس البر – عزبة البرج – فارسكور – الروضة – الزرقا – السرو – كفر سعد – كفر البطيخ – ميت أبو غالب – مدينة دمياط الجديدة)، ويوجد بالمحافظة 47 وحدة محلية تتبعها 85 قرية .

(للسكان، 2012، ص4)

خصائص السكان :

وفيما يتعلق بخصائص السكان فى دمياط فإن توضيح ذلك يتطلب عدة متغيرات أهمها: التوزيع النوعى – الهيكل العمرى – الحالة التعليمية .

*البيانات الحيوية لمجتمع الدراسة وتشمل :

- إجمالى حجم السكان موزعين تبعاً للمتغيرات المختلفة كالسن والجنس – والريف والحضر – النشاط الاقتصادى – المستوى العلمى والمهنى.
- تطور معدلات النمو السكانى والخصوبة والمواليد والوفاة.
- معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر أو من المنطقة التى تشملها خريطة التعليم أو إليها.
- توزيع السكان جغرافياً داخل المنطقة لارتباط الخدمات التعليمية بتوزيع السكان فى المنطقة فلا تقام مدرسة ثانوية كبيرة فى بلدة صغيرة.

*البيانات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع الدراسة وتتضمن:

- بيانات عن الموارد الاقتصادية والطبيعية.

- بيانات عن النمو الاقتصادي في المنطقة.
- تحديد مواقع المؤسسات الاقتصادية وعدد المعلمين بها والنشاط الذي تزاوله.
- إحصاءات عن القوى العاملة وفقا لنشاطها الاقتصادي.
- تحديد مواقع المؤسسات الاجتماعية المختلفة كالمكتبات والنوادي وغيرها من المؤسسات التربوية.
- شبكة الطرق والمواصلات ووسائل النقل العام المتاحة لنقل التلاميذ حيث وسائل النقل العام المتاحة لنقل التلاميذ من أماكن تجمعاتهم إلى مدارسهم.
- تجهيزات صحية مثل المستشفيات.
- إحصاءات عن القوى العاملة مصنفة وفقا للنوع.
- إحصاءات عن القوى العاملة مصنفة وفقا لطبيعة المكان (ريف - حضر)
- إحصاءات عن المتعطلين موزعة تبعا للمتغيرات المختلفة (السن - الجنس - التبعية - المستوى العلمى)

وتحاول الدراسة تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي بمحافظة دمياط من خلال المؤشرات التالية :

أ- السمات الاقتصادية في المحافظة، أبعادها وآثارها:

قطاع الصناعة :

تتوافر في دمياط المقومات الاقتصادية التي تساعد على نجاح الكثير من الصناعات أهمها: صناعة الملابس والمفروشات حيث يتوافر لها المواد الخام وصناعة الأثاث التي يتوافر لها الأيدي الماهرة والميناء والسوق المحلي والخارجي وكذا صناعة البويات والزجاج. (شلبى، 1991، ص 341)

وتتوزع الصناعات على مراكز المحافظة ولكن بنسب مختلفة حيث تستأثر دمياط بـ 90% من الصناعات، بينما تبلغ نسبتها في فارسكور 6%، وتصل في كفر سعد والزرقا إلى 2% لكل منهما. أما قطاع الأعمال العام الصناعي فيشارك بصناعات مختلفة في دمياط منها شركة دمياط للغزل والنسيج وشركة مصر للألبان وشركة أدفينا للأغذية المحفوظة ومصنع كفر سعد للأعلاف.

(المجلس القومى للسكان، مرجع سابق، ص4)

وفيما يلي نلقى بمزيد من الضوء على أشهر صناعات المحافظة : (المرجع السابق، ص ص6-8)

1. صناعة الأثاث :

تعتبر صناعة الأثاث الخشبي فى محافظة دمياط من أهم وأكبر الصناعات لها حيث تنتج محافظة دمياط ما يقرب من ثلثى إنتاج الأثاث على مستوى الجمهورية، وتضم المحافظة ما يقرب من 30 ألف ورشة لصناعة الأثاث والصناعات المكملة له ويعمل بها ما يقرب من 75000 عامل.

2. صناعة الحلويات :

تعد محافظة دمياط من المحافظات التى تهتم بهذه الصناعة وخاصة فى مجال الحلويات الشرقية ويوجد بها ما يقرب من 185 مصنعا لإنتاج الحلويات يعمل بها ما يقرب من 2500 عامل.

3. صناعة منتجات الألبان :

تشتهر محافظة دمياط بصناعة منتجات الألبان وخاصة أنواع الجبن الأبيض، ويوجد بالمحافظة ما يقرب من 200 معمل، يعمل بها 2000 عامل، كما يوجد بها مصنع منتجات ألبان دمياط الذى يعمل به حوالى 380 عامل.

4. صناعة المنسوجات والجلود :

كان لمحافظة دمياط باع طويل فى صناعة المنسوجات، فقد اشتهرت بصناعة الحرير والكتان منذ القرن الثامن عشر إلا أنها تراجعت حاليا وأصبح فى دمياط 46 مصنعا مملوكا للقطاع الخاص ومصنع واحد مملوك لقطاع الأعمال وهو شركة دمياط للغزل والنسيج، وبالمثل فلقد ازدهرت صناعة الجلود قديما إلا أنها تراجعت حديث فى دمياط، ولم يعد بها إلا 300 وحدة يعمل بها ما يقرب من 1300 عامل.

5. صناعة السفن والصيد :

نتيجة للموقع الجغرافى لمحافظة دمياط وإشرافها على البحر المتوسط شمالا وبحيرة المنزلة شرقا واختراق فرع دمياط لأراضيها، فإنها تملك الموقات الطبيعية للثروة السمكية البحرية والبحيرية والنيلية كما أنها تملك المقومات البشرية التى تمكنها من استغلال هذه الثروة المتمثلة فى الخبرة بحرفة الصيد وصناعة مستلزماتها من مراكب وأدوات صيد.

وتمثل صناعة السفن والصيد من أكبر الصناعات فى المحافظة حيث تمتلك محافظة دمياط أكبر أسطول للصيد فى مصر يبلغ 812 مركبا تمثل 60% من أسطول الصيد فى مصر وتتمركز فى مدينة عزبة البرج يعمل بها 7593 صائدا، كما تمتلك المحافظة ما يقرب من 576 مركبا شراعيا يعمل جزء منها فى الصيد فى بحيرة المنزلة. كما تبلغ مساحة المزارع السمكية فى المياه المالحة بمحافظة دمياط ما يقرب من 14529 فدانا خصص جزء منها (5000 فدان) لتشغيل الخريجين.

قطاع الزراعة والإنتاج الحيوانى : (المجلس القومى للسكان، مرجع سابق، ص9) تبلغ المساحة الكلية المنزرعة بمحافظة دمياط 115892 فدانا وتشتهر بزراعة الأرز والقمح والذرة والقطن والبطاطس والليمون والطماطم.

ويتباين توزيع المساحة الزراعية على مراكز المحافظة حيث يستحوذ مركزى فارسكور والزرقا على مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية بسبب خصوبة التربة بهما، ويتم تقسيم الدورة الزراعية بالمحافظة إلى ثلاثة مواسم هى المحاصيل الصيفية، المحاصيل الصيفية المتأخرة السنوية. (عماشة، 1994، ص16)

جدول رقم (21) يوضح أشهر المحاصيل الزراعية بدمياط (المجلس القومى للسكان، ص10)

المحصول	المساحة المنزرعة بالفدان
الأرز	57500
القمح	20141
الذرة الشامية	5683
القطن	13

أما فى مجال الإنتاج الحيوانى تميزت المحافظة فى الإنتاج الداجنى حيث يوجد بها 320 مزرعة.

قطاع السياحة:

يعد النشاط السياحى بالمحافظة من مصادر الدخل المهمة وذلك لتوافر المقومات البشرية والطبيعية للجذب السياحى والتمثلة فى الموقع الجغرافى، المناخ المعتدل، نهر النيل، ساحل البحر المتوسط، بحيرة المنزلة، سهولة مواصلتها، والمعالم التاريخية والأثرية. لذا تشتهر المحافظة بتنوع مجالاتها السياحية فمنها (السياحة الترفيهية – العلاجية – الثقافية – التسويقية – الرياضية) (زهران، 2004، ص ص 286-287)

من أشهر المزارات التاريخية بدمياط :جامع البحر – كنيسة مارى جورج – مسجد ومدرسة المتبولى – كنيسة العذراء – جامع المعينى – كنيسة الأرثوذكس الرومانية. (ويكيبيديا، 2012)

تعتمد موارد السياحة بمحافظة دمياط على السياحة الداخلية حيث تأتى بالمرتبة الثانية بعد الإسكندرية اذ يبلغ نصيبها 20% من جملة السياحة الداخلية فى المصايف المصرية حيث تضم اقدم منتجع سياحى فى شواطئ مصر حيث تتميز بموقع وطابع فريد وهو مصيف رأس البر حيث يلتقى نهر النيل بالبحر المتوسط فى منطقة اللسان وهو على شكل مثلث. وعلى الرغم من ذلك لاتزيد مساهمة قطاع السياحة فى القيمة المضافة عن 1% وهو لايتناسب مع الموارد السياحية المتاحة.

(الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، 2008، ص111)

كما يقدم مصيف رأس البر العديد من فرص العمل فى مجالات متعددة منها إدارة وتشغيل الفنادق والمطاعم والشاطئ لخدمة المصطافين الذين يتوافدون عليه كل عام.

ميناء دمياط :

تمتلك محافظة دمياط واحدا من أهم وأحدث موانئ مصر. كما أن موقعه المتميز جعله أقرب الموانئ المصرية إلى دلتا مصر ومحافظاتها المتمركزة فى هذه المنطقة الزراعية والصناعية والتجارية وإلى القاهرة بل إلى الصعيد وذلك عبر خط السالك

الحديدية كما أن وقوع ميناء دمياط على مشارف قناة السويس جعله يقوم بدور كبير في تجارة الترانزيت للسفن العابرة للقناة أو لدول شرق حوض البحر المتوسط. (الهنداوى، 1993، ص9)

السمات الاجتماعية لمحافظة دمياط :

وتستعرض الدراسة أهم السمات الاجتماعية لمحافظة دمياط من خلال بعض المؤشرات وهى :

- معدل البطالة.
- نسبة الأمية العامة.
- نسبة مساهمة المرأة فى قوة العمل.
- أ- معدل البطالة :

ب-بلغ معدل البطالة المقدر فى يوليو 2011 للحاصلين على مؤهل جامعى ومؤهل فوق الجامعى حوالى 36.76% من اجمالى البطالة (وزارة المالية، 2011، ص50)

ت-وقد تزايدت البطالة بين خريجي كليات التربية بعدماألغت وزارة التربية والتعليم عام 1998 تكليف خريجي كليات التربية بالعمل فى المدارس لترشيد الانفاق العام وتقليص التوظيف الحكومى مما ادى الى الاستخدام المكثف للمدرسين المعيّنين بدلاً من تعيين مدرسين جدد. (العتيقى، 2006، ص386)

4- متطلبات تربوية

ليست المدرسة هى المؤسسة الوحيدة التى تعنى بتلبية الحاجات التربوية للفرد بل هناك مؤسسات متعددة لها برامج متعددة وتقدم أنواع أخرى من التعليم وهو مايعرف بالتعليم غير النظامى.

ويمكن تقسيم المتطلبات التربوية إلى :

أ – متطلبات التعليم النظامى.

ب – متطلبات التعليم غير النظامى.

ويقتصر البحث في عرضه لمتطلبات التعليم النظامى .

أ- متطلبات التعليم النظامى:

1 – المتطلبات الكمية:

معلومات عن المباني المدرسية

- عدد المدارس وتوزيعها طبقا للتوزيع الجغرافى، مراحل وأنواع التعليم.
- حالة المباني (المساحة – المظهر الخارجى – الأسوار – الفناء ...)
- مساحة حجرات الدراسة (متوسط مساحة التلميذ فى الفصل وقاعة النشاط – الملاعب – الفناء.
- عدد المدارس مع توزيعها على الجنسين.
- متوسط عدد الطلاب فى الفصل مع بيان نوع المدرسة والمرحلة التعليمية والمنطقة الجغرافية.
- عدد المباني المستأجرة وغير المستأجرة.
- توافر التجهيزات اللازمة للمباني (أثاث – أدوات – وسائل سمعية وبصرية – إذاعة – كمبيوتر – إنترنت – معامل اللغة والحاسوب) ومدى كفايتها وصلاحياتها للاستخدام وحداتها.
- معلومات عن المعلمين والعاملين فى التربية والتعليم.
- عدد المعلمين فى كل مرحلة من مراحل التعليم موزعة وفقا (للجنس – السن – نوع المؤهل العلمى – مدة الخدمة – اللعب التدريسى).
- عدد مديرى المدارس والموجهين وسائر العاملين فى الحقل التربوى والتعليمى موزعين وفقا (للجنس والعمر والمستوى العلمى).
- نسبة عدد التلاميذ لكل مدرس فى كل مرحلة تعليمية.
- الكفايات المهنية والحاجات التدريبية للعاملين فى القطاع التعليمى.
- معلومات عن التلاميذ :
- عدد التلاميذ الموجودين بالفعل فى المدارس موزعين وفقا (للجنس – السن – الصفوف الدراسية – التوزيع الجغرافى)

- عدد التلاميذ في كل مرحلة تعليمية (الإبتدائي – الإعدادي – الثانوي بشعبه – التعليم العالي) ونسبتهم إلى مجموع الأفراد للمرحلة العمرية المقابلة).
- نمو أعداد المقيدين بمراحل التعليم المختلفة.
- معدلات قبول الطلاب الجدد بالمراحل التعليمية المختلفة.
- معدلات القيد والانتقال أو الترفيع.
- معدلات الإعادة – الرسوب – التسرب.

2 – المتطلبات الكيفية ومنها:

- أهداف التعليم والسياسة التربوية والسلم التعليمي.
- التنظيم الإداري للتعليم، المركزية واللامركزية في إدارة التعليم.
- معلومات عن (الإداريين – المشرفين – مجالس الآباء – التوجيه والإرشاد الفني).
- الكفاية الداخلية للتعليم من مناهج وطرق تدريس ووسائل تعليمية ومدى ملاءمتها لمراحل التعليم ومستوى المتعلمين، وتلبيتها لتطلعات المجتمع.
- الكفاية الخارجية للتعليم وهي مدى تلبية النظام التعليمي لحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

3 – التمويل والنفقات:

- مصادر التمويل المختلفة (حكومية – رسوم الدراسة – تبرعات – معونات أجنبية وقروض).
- نسبة الاتفاق على التعليم إلى الدخل القومي ونسبة الزيادة السنوية في الإتفاق على التعليم.
- توزيع الاتفاق على أبواب الموازنة ومدى تلبيته للاحتياجات التعليمية وعدالة التوزيع بين المراحل التعليمية، نوعيات التعليم، الأقاليم المختلفة.

المراجع

- 1) أحمد حسن محمد: التخطيط لتطوير التعليم الابتدائي في دولة قطر باستخدام أسلوب الخريطة المدرسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة. 1996.
- 2) أحمد عبد النبي على سيد أحمد: إعداد خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الإعدادي المعنى بمحافظة الدقهلية حتى 2015، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، 2002.
- 3) أحمد على الحاج محمد : التخطيط إطار لمدخل تنموي جديد، المؤسسة الجامعية للسياسات والنشر، بيروت، 1992.
- 4) التخطيط التربوي إطار لمدخل تنموي جديد، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000.
- 5) أحمد إسماعيل حجي: اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
- 6) إبراهيم عصمت مطاوع : التجديد التربوي أوراق عربية وعالمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.
- 7) التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002 .
- 8) ابراهيم مرعى العتيقى : سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم – دراسة تحليلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2006 .
- 9) إسماعيل محمد دياب وآخرون : "احتياج المنطقة الشمالية الغربية من المعلمين والمعلمات خلال الفترة من 1406 – 1411 هـ"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم التربوية، المجلد. 1990، 3،

- 10) محمد عمر محمد عيسى : التخطيط لتطوير التعليم قبل الجامعي باستخدام أسلوب الخريطة التربوية بمنطقة سرت بالجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، 2004.
- 11) جوده حسنين جوده: جيموغرافية الأراضى المصرية، ط2، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990.
- 12) حسين محمد القلاوى: "بعض الأحوال المناخية فى ساحل مصر الشمالى"، القاهرة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1994
- 13) حلمي وآخرون: التخطيط التربوي – مبادئ وأساسيات، وزارة التربية والتعليم، الرياض، 1423هـ – 2002.
- 14) دائرة الإحصاء والمؤشرات – المديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة: تدشين المرحلة الأولى من مشروع الخريطة المدرسية الرقمية – المخطط والمنجز، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، ديسمبر 2011.
- 15) ديوبولد فان دالين : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1994.
- 16) رمزي أحمد عبد الحي: التخطيط التربوي ماهيته ومبرراته وأسسه، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.
- 17) سامي محمد ملحم : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ط3 ، دار المسيرة ، عمان ، 2005.
- 18) سعد السيد محمود إبراهيم : التخطيط لتلبية الاحتياجات من المباني المدرسية لمرحلة التعليم الابتدائي بمحافظة الإسكندرية لعام 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 2004.

- 19) سليمان بن على الكريدا: الكفايات التخطيطية اللازمة لمديري التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بالرياض، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 20) سليمان هاشم حامد: الإدارة التربوية المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 21) السيد خالد المطرى: ميناء دمياط - دراسة فى أهمية الموقع الجغرافى، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان، 1988.
- 22) صلاح معروف عماشة: "التربية وتأثيرها على بعض أنماط الاستغلال البشرى فى محافظة دمياط"، رسالة ماجستير، كلية الآداب ببنها، جامعة الزقازيق، 1994.
- 23) ضياء الدين زاهر: "الخريطة المدرسية"، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلة السابع، ع (20)، يناير. 2001.
- 24) عبد الجواد بكر: منهج البحث المقارن (بحوث ودراسات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
- 25) عبد العزيز بن سالم النوح : واقع تطبيق أسلوب الخريطة المدرسية فى تخطيط التعليم العام فى المملكة العربية السعودية. Available at (faculty.Ksu.edu.sa) 10-4-2012
- 26) عبد الغنى النورى : التخطيط لإعداد الخريطة التربوية كأداة للتخطيط التربوي : مجلة التربية، الدوحة، قطر، ع (121)، 1997.
- 27) عبد الله إبراهيم النجدي: تقنيات حديثة فى التخطيط التربوى، الرياض، جامعة الملك خالد، 2006.
- 28) عصام الدين برير آدم :التخطيط التربوى والتنمية البشرية ، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات، 2006.

29) علاء الدين عزت شلبي: "محافظة دمياط - دراسة في جغرافية التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب دمنهور، جامعة الاسكندرية، 1991.

30) فاروق فليه وأحمد الذكي : معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004.

31) فدى محمد بسام القحف : واقع التخطيط التربوي لأهداف التعليم الأساسي ومشكلاته بالجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، 2013.

32) فرغلى جاد أحمد: خريطة تربوية للتعليم العام في محافظة أسيوط حتى عام 2022، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج (1)، ع (3)، يناير 1997.

33) فواز يس العلى الدرويش : إعداد خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الأساسي- دراسة في مركز ناحية هجين منطقة البوكمال بمحافظة دير الزور، مجلة جامعة دمشق، مج (24)، ع (1)، 2008.

34) كمال أحمد: التخطيط الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974.

35) المجلس القومي للسكان - فرع دمياط: الخطة التنفيذية للمحافظة، 2012.

36) محمد بن سعيد عبد الله القحطاني: الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429هـ - 2008.

37) محمد مجاهد زين الدين: أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، أبريل، 2013.

- (38) محمد عبد الحميد محمد وآخرون : "متطلبات التعليم الإبتدائي في ضوء توقعات النمو السكاني حتى عام 2010 دراسة حالة بمحافظة بني سويف" ، مجلة التربية، العدد (3) ، كلية التربية ، جامعة الأزهر .1998.
- (39) محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي – أسسه وأساليبه ومشكلاته، ط 2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1997 .
- (40) محمد صبري حافظ، السيد محمود البحيري: تخطيط المؤسسات التعليمية، عالم الكتب ، القاهرة ،2006 .
- (41) محمد ماهر محمود الجمال: خريطة مدرسية مقترحة لمدينة 15 مايو حتى عام 2005 في ضوء فلسفة المجتمعات العمرانية الجديدة، مؤتمر المستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، نظمتها جامعة حلوان بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة، أبريل .1997.
- (42) محمد متولي غنيمه: التخطيط التربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2005.
- (43) محمد عبد العزيز الهنداوى: "ميناء دمياط – دراسة جغرافية"، مجلة كلية الآداب، الزقازيق، ع (5)، 1993.
- (44) محمد فريد فتحى: فى جغرافية مصر، ط 2، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- (45) محمود عصام الميداني: الخريطة المدرسية تقنية العصر في التخطيط التربوي، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية للثقافة والعلوم، سنة 21، العدد 103، قطر، 21 ديسمبر .1992.
- (46) منير عبد الله حربي: "واقع الخريطة المدرسية وسبل تطويرها – دراسة تطبيقية في التخطيط المكاني لمركز كفر الزيات بمحافظة الغربية"، مجلة

- التربية، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السادسة، العدد العاشر، ديسمبر، 2003.
- 47) الهاللي الشربيني الهاللي: التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير فى النظم التعليمية، المكتبة العصرية، المنصورة، 2006.
- 48) هناء حامد زهران: الثقافة السياحية وبرامج تنميتها، القاهرة، عالم الكتب، 2004.
- 49) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى: استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية - اقليم الدلتا " محافظة الدقهلية وكفر الشيخ والمنوفية ودمياط والغربية " ، جمهورية مصر العربية ، 2008.
- 50) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: الإطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2022 مقترح لأغراض الحوار المجتمعي، جمهورية مصر العربية، نوفمبر، 2012.
- 51) وزارة التربية الوطنية: دليل الدخول المدرسي، المملكة المغربية، 2012/2013.
- 52) وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011/2012 ، جمهورية مصر العربية يوليو . 2011.
- 53) Attfield, I; Tamiru, M; Parol in, B & .De Grauwe, A: Improving micro-planning in Education through a Geographical information system, studies on Ethiopia and Palestine .Paris . France : *UNESCO* publishing International institute of Educational Planning, 2002 .Available at <http://www.Unesco.org/iiep>.

- 54) Francoise Caillods: School mapping and micro-planning in education. International Institute for Educational planning, *UNESCO*, 1997
- 55) Govinda.R. : Reaching the Un reached through participatory planning: School Mapping in Lok Jumbish, India, International institute of Educational Planning/ *UNESCO*.1999. Available at <http://www.Unesco.org/iiep>.
- 56) Galabawa J. C J, et al.. Ingenta connect the impact of connect the impact of school mapping in the development of education in Tanzania: an assessment of the experiences of six districts, *Education and program planning*, volume 25, number1, February 2002. Available at [http:// www.ingentaconnect.com/](http://www.ingentaconnect.com/)
- 57) Isabel Costa: MACRO – MiCRo Planning: New challenges to Education. IIEP/ *UNESCO*. July 2008.
- 58) Kaufman, R . ; Herman, J ; waters, k. Educational planning, strategic, Tactical, operational. Lancaster: Technomic Publishing Compay.1996.
- 59) Khadim. B Tournier and planning support systems iiep news letters, International Institute for Educational planning, *UNESCO*, vol-xxxI, No1, Journey– June 2013,
- 60) Mulaka, G.C; Nyadimo, E. GIS in Education Planning: The Kenyen School Mapping Project, *Suruey Review*, volume 43, Number 323, October 2011, Maney publishing.

- 61) Ministry of Education, science and Technology. National Education sector plan 2008–2017. A statement. **MALAWI**, June. 2008.
- 62) Al- Hanbali, N Al-Kharouf, R Bilal Al Zoubi: *M international of Geoimagery and. Vector Data Into School Mapping Gisdata- Model for Educational Decision Support System in Jordan Commission II*, WGII5-Design and operatim of spatial Decisim support system, 2012. Available at: www.isprs.org/proceedings.
- 63) Steven J. Hite: School Mapping and GIS in Education micro-planning, working document, *International Institute for Educational planning*, Thursday 3 July 2008.
- 64) Steven J. Hite. School mapping and geographical information systems. Directions in Educational planning – international experiences and persecution International Institute for Educational planning, policy, **UNESCO**, 2011.
- 65) Tayyabl. Shan – Scoot Bell and Mehboob Elahi: School mapping in education micro-planning: a case study of union council chak 84/ 15L, District Khanewal, Pakistan, Prairic Perspectives, *Geographical Essays*, Vol : 14, 2011 Available at: blog.spatia/mag.com (10/7/2012).
- 66) Y. P Aggarwal& R. S. Thakur :*Concepts and Terms in Educational planning, A Guide book*". National Institute of Educational Planning and Administration, July, Delhi, 2003

67) Yoko Makino, " *The APPLICATION of GIS to the SCHOOL MAPPING IN PANGKOK*" ,Seisuke wantanabe project researcher, Asian Center for Research on Remote sensing Thailand, 2012. Available at : ww.a_a_r_s.org.